الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٣٧
المعقودة يوم الجمعة
١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السابعة والثلاثين

الرئيس: السيد بترسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

المحتويات

البند ٩٦ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)
(أ) تنفيذ مقررات وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (تابع)

البند ٩٧ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع)
(ب) التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية (تابع)

البند ٩٥ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)
(د) تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (تابع)
(و) دور المرأة في التنمية (تابع)
(ز) تنمية الموارد البشرية (تابع)
(ح) الأعمال التجارية والتنمية (تابع)
(ط) التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية (تابع)
(ي) مبادرة الأمم المتحدة لتهيئة الفرص والمشاركة (تابع)
(ك) الأغذية والتنمية الزراعية المستدامة (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.2/50/SR.37
11 January 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

95-82348
9582348

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

البند ٩٦ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)
(أ) تنفيذ مقررات وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (تابع)

مشـــروع قرار بشأن عقـــد دورة استثنائية بغرض إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ (A/C.2/50/L.23)

١ - السيد كابكتولان (الفلبين): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وقال إن المجتمع الدولي يؤمن بضرورة عقد دورة استثنائية لاستعراض التقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. ولاحظ أن لجنة التنمية المستدامة قد دعيت في نص مشروع القرار الى أن تعقد اجتماعا لفريقها العامل المخصص فيما بين الدورات في عام ١٩٩٧ من أجل إعداد مساهمتها في تلك الدورة الاستثنائية. وأن جميع الهيئات ذات الصلة قد دعيت، لا سيما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) للمشاركة. ووجه الانتباه الى القرار المتعلق بإنشاء صندوق طوعي لمساعدة أقل البلدان نموا على المشاركة الكاملة والفعالة في الدورة الاستثنائية.

البند ٩٧ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع)
(ب) التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية (تابع)

مشروع قرار بشأن التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية وعقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب (A/C.2/50/L.24)

٢ - السيد كابكتولان (الفلبين): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة بلدان عدم الانحياز، وقال إن البلدان النامية تعلق أهمية بالغة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره أحد أبعاد التعاون الإنمائي الدولي، وتشعر لذلك أن عقد مؤتمر بشأن هذا التعاون سيلقى تأييدا واسعا. وذكر أن مشروع القرار قيد النظر يطلب أيضا من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ينشئ صندوقا استئمانيا لتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

مشروع قرار بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (A/C.2/50/L.16)

٣ - السيد مباهاتي (بوتسوانا): تكلم باسم الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فقال إن المنطقة قد مرت حديثا بتغيرات سياسية كبيرة، مع خروج موزامبيق وأنغولا من حالات الصراع وإدراج جنوب أفريقيا وملاوي وموزامبيق وتنزانيا في قائمة البلدان ذات الحكومات المنتخبة ديمقراطيا. وأضاف قائلا إن مشروع القرار A/C.2/50/L.16 يبرز التحديات الجديدة التي تواجه المنطقة في جهودها لتوطيد السلام وتعزيز الحكم الصالح وضمان التكامل الإقليمي. ويشمل النص دعوة موجهة الى الشركاء والبلدان المانحة للمشاركة في المؤتمر الاستشاري السنوي المقبل للجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي.

البند ٩٥ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(د) تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (تابع)

(و) دور المرأة في التنمية (تابع) (A/50/399)

(ز) تنمية الموارد البشرية (تابع) (A/50/330 و Corr.1)

(ح) الأعمال التجارية والتنمية (تابع) (A/50/417)

(ط) التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية (تابع) (A/50/215-S/1995/475، A/50/396، و A/50/551)

(ي) مبادرة الأمم المتحدة لتهيئة الفرص والمشاركة (تابع) (A/50/501)

(ك) الأغذية والتنمية الزراعية المستدامة (تابع) (A/C.2/50/8)

مشروع قرار بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (A/C.2/50/L.25)

٤ - السيد كابكتولان (الفلبين): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال إن مشروع القرار يؤكد من جديد استمرار صلاحية برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وأضاف أن البلدان النامية تعلق أهمية بالغة على العلم والتكنولوجيا باعتبارهما سبيلين للتعجيل بالنمو والتنمية المستدامين. وأردف قائلا إن مشروع القرار يبرز الفصل ٣٤ من جدول أعمال القرن ٢١، خاصة فيما يتعلق بإتاحة فرص الحصول الفعلي على التكنولوجيات المملوكة ملكية عامة ونقلها للبلدان النامية بشروط تساهلية وتفضيلية. كما يدعو مشروع القرار اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ولجنة التنمية المستدامة الى مواصلة التفاعل فيما بينهما بصورة فعالة من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ويسلم بأهمية التعاون فيما بين البلدان النامية في ميدان العلم والتكنولوجيا.

٥ - الرئيس: دعا اللجنة الى مواصلة مناقشتها العامة لمجموعة البنود الفرعية (و) و (ز) و (ح) و (ط) و (ي) و (ك) في إطار البند ٩٥ من جدول الأعمال.

٦ - الآنسة دورانت (جامايكا): تكلمت باسم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية والتي هي أعضاء في الأمم المتحدة، وأعربت عن تقدير وفدها لتقرير الأمين العام بشأن تنمية الموارد البشرية لأغراض التنمية (A/50/330) وعن اتفاقها مع الرأي القائل إنه ينبغي للتخطيط الاستراتيجي لسياسة الموارد البشرية أن يشمل جميع القطاعات ذات الصلة وأن يتضمن ربطا وثيقا بإطار الاقتصاد الكلي، خاصة عندما تكون الموارد المالية شحيحة. وقالت إن الجماعة الكاريبية تسلم بأهمية الأنشطة التنفيذية في تنمية الموارد البشرية، وهو ما أكدته اللجان الإقليمية من خلال عملها. وأضافت قائلة إن الالتزام المالي بتنمية الموارد البشرية له أيضا أهمية كبيرة باعتباره مساهمة في التنمية المطردة المركزة على السكان.

٧ - وواصلت حديثها قائلة إن أية استراتيجية للتنمية المستدامة يجب أن يكون هدفها في النهاية هو تنمية الإنسان وينبغي أن توجه الى الارتقاء بنوعية الحياة في جميع قطاعات المجتمع، ولا سيما الفقراء والمعوزون. وفي هذا السياق، يعتبر برنامج العمل من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية ذا صلة بصفة

خاصة. وقالت إنه يجب إيلاء اهتمام خاص لقضايا السكان، والتعليم والتدريب، والصحة. وأن الجماعة الكاريبية تعطي اهتماما أكبر لتنمية الموارد البشرية ولبناء القدرات الوطنية نتيجة لمؤتمر بربادوس.

٨ - ومضت تقول إن أحد العوامل الحاسمة في عملية التنمية هو تعبئة النساء ودمجهم بصورة فعالة. وينبغي أن ينظر الى مساهمتهن من زاوية إدرار الموارد وتنشيط الإنتاجية وزيادة المشاركة في عملية صنع القرار. ويعتبر الدمج الفعلي للنساء أمرا أساسيا من أجل التوصل الى أهداف المؤتمرات العالمية الأخيرة.

٩ - وأردفت قائلة إن العديد من الحكومات الأطراف في الجماعة الأوروبية تعيد النظر في استراتيجياتها وسياساتها وصكوكها المتعلقة بالتنمية الاجتماعية. وفي حين تلتزم هذه الحكومات باتخاذ أي إجراء تسمح به مواردها المحدودة بغية تخفيف الآثار الاجتماعية السلبية الناجمة عن التكيف الهيكلي، فإنه يتعين تعزيز جهودها بدعم مناسب من المجتمع الدولي.

١٠ - وقالت إنه نظرا للموارد الطبيعية والمالية المحدودة لأعضاء الجماعة الكاريبية، فقد اعتبروا أن سكانهم هم مصدرهم الرئيسي. وهم يدركون أهمية اتباع نهج عملية في تنمية الموارد البشرية. وتتمثل إحدى الاستراتيجيات التي تسعى اليها حكوماتهم في التكامل من خلال تجميع الموارد وزيادة القدرات الى الحد الأقصى. فعلى سبيل المثال، يجري تنظيم العديد من مؤسسات التعليم العالي، مثل جامعة جزر الهند الغربية، على أساس إقليمي.

١١ - واختتمت كلامها بقولها إن الجماعة الكاريبية تدعو الى تفهم دقيق لتعقيدات البيئة الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية والسياسية في كل دولة عند إسداء المشورة فيما يتعلق بتنفيذ استراتيجيات تنمية الموارد البشرية، وبتقييم التدريب بصفة مستمرة، وبمستوى أفضل من الرصد ومن التعاون والتنسيق فيما بين الوكالات.

١٢ - السيد تاناشيسكو (رومانيا): قال إن وفده يشارك الرأي القائل بأن تنظيم المشاريع هو عنصر حاسم في أي نهج لا مركزي أساسه السوق من أجل الاقتصاد المتسم بالكفاءة. وأضاف أن التحول الى القطاع الخاص يتيح الفرصة للإنعاش الاقتصادي من خلال تنشيط روح المبادرة، وتحسين نوعية القرارات الإدارية، وتعزيز الحوافز والانضباط، وتشجيع الكفاءة في استعمال الموارد، وزيادة المدخرات والاستثمار. وذكر أن الحكومة الرومانية ترى أن الهدف الرئيسي من التحول الى القطاع الخاص يتمثل في إنشاء شركات أكثر قوة وديناميةتتمتع بقدرة أكبر على التكيف مع البيئة الاقتصادية المحلية والدولية.

١٣ - وواصل حديثه قائلا إن التغيرات التي طرأت على الاقتصاد الروماني خلال العامين الأخيرين قد أكدت وجهة النظر هذه. فالتحول الى القطاع الخاص يتيح أيضا إمكانية الإسراع بالإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وتدعيم عملية إرساء الديمقراطية. وعندما تتحقق لا مركزية الاقتصاد يحدث نفس الأمر في جميع مجالات المجتمع الأخرى. وقد اختارت رومانيا أن تسعى نحو التحول الى القطاع الخاص بسرعة أقل

من بعض البلدان الأخرى نظرا لجسامة التكاليف الاجتماعية الناشئة عن التحول السريع. وبعد أن نجحت الحكومة في حث النشاط الاقتصادي والسيطرة على التضخم وعلى عجز الميزانية، فإنها تسعى حاليا الى الإسراع بالتحول الى القطاع الخاص.

١٤ - وأردف قائلا إن سوق الأوراق المالية الرومانية عادت الى ممارسة نشاطها مؤخرا بعد ٥٠ عاما، باعتبارها إحدى المؤسسات الأساسية في اقتصاد السوق وفي برنامج التحول الى القطاع الخاص. وأعرب عن تقدير حكومته للبلدان والمؤسسات المالية الدولية التي قدمت لها دعما متواصلا لتشجيع التحول الى القطاع الخاص ولوضع إطار عمل قانوني ومؤسسي بها.

١٥ - ومضى يقول إن القيود على التحول الى القطاع الخاص تشمل انعدام رأس المال المحلي الخاص، وشحة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الداخل، وأوجه قصور إطار العمل المؤسسي. وبالرغم من أن تحديد مقدار العنصر الاجتماعي والنفسي في عملية التحول الى القطاع الخاص هو أمر أكثر صعوبة إلا أنه يجب أن يؤخذ في الحسبان. وسيكون من الضروري العمل على إيجاد فكر يؤدي الى تنظيم المشاريع وبناء القدرات الإدارية.

١٦ - وأشار الى أنه نتيجة للتحول الى القطاع الخاص، ستبدأ شركات صغيرة وأخرى متوسطة الحجم في السيطرة على النشاط الاقتصادي. وسيكون التدريب في ميدان الإدارة أمرا حتميا ليس من أجل نجاح التحول الى القطاع الخاص فقط ولكن لتحقيق كفاءة أعلى أيضا. وأشاد بالجهود التي تبذلها الوكالات المتخصصة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بغية تنمية قدرات الشركات الصغيرة منها والمتوسطة الحجم من أجل المشاركة في اقتصاد سوق.

١٧ - السيد الطاهر (السودان): قال إن السودان يولي اهتماما خاصا لتنمية قدرات المرأة وتأكيد دورها الفعال في التنمية من خلال التعليم وتحسين الظروف الصحية وتوفير فرص العمل الملائمة ومحو الأمية بين النساء وتوفير الإسكان الملائم لكل الأسر.

١٨ - ومضلا قائلا إنه قد تم إنشاء مجلس تنسيقي للأسر المنتجة يعمل على تزويد الأسر بوسائل الإنتاج ويمدها بدراسات الجدوى للمشاريع التي تقدمها ويسوِّق منتجاتها. ويرى السودان بالفعل أن فكرة "الأسر المنتجة" هي الحل الأمثل لمشكلة الفقر في العالم.

١٩ - وتابع حديثه قائلا إن المرأة في السودان قد نالت كامل حقوقها في مراحل التعليم المختلفة. وقد وصل عدد النساء في التعليم الجامعي الى نسبة ٦٠ في المائة من عدد الطلاب المسجلين في الجامعات السودانية متجاوزا بذلك عدد الرجال المسجلين.

٢٠ - وفي مجال الخدمة العامة تجاوز عدد النساء في بعض الوحدات والوزارات نسبة ٥٠ في المائة. وقد تبوأت المرأة السودانية مناصب إدارية وسياسية عليا، بما فيها منصب حاكم ولاية وقاضي بالمحكمة العليا، وتولت النساء بعض المناصب الوزارية في الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات. وعلاوة على ذلك ضم الوفد السوداني الى المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة حوالي ١٧٠ إمرأة.

٢١ - وواصل كلمته قائلا إن تعميق دور المرأة وتأكيد فاعليتها، بالإضافة الى توفر ظروف صحية أفضل، قد ساعد على تحقيق مكاسب إنمائية في المناطق الحضرية والريفية على السواء.

٢٢ - وأضاف قائلا إن هنالك حاجة ملحة الى التعاون الدولي الفعال من أجل تحقيق التنمية وإزالة الفقر وتحسين البيئة، وهي ثلاثة مجالات نالت حظا وافرا في استراتيجية السودان القومية الشاملة لعقد التسعينات. وعلاوة على ذلك، أنشئت بالسودان صناديق عدة ينصب جل مواردها في مشروعات إزالة الفقر وتحقيق توازن اقتصادي واجتماعي.

٢٣ - واسترسل قائلا إن السودان ظل على الدوام يولي اهتماما فائقا للزراعة باعتبارها الركيزة الأساسية لتحقيق الاكتفاء الذاتي وقد حقق نجاحا كبيرا في هذا المجال، وتمكن في بعض الأحيان من تصدير منتجات زراعية، فضلا عن مشاركته المستمرة في توفير الغذاء لعملية شريان الحياة بالسودان، الأمر الذي لقي استحسانا من المجتمع الدولي. وقال إن السودان، انطلاقا مما لديه من موارد جغرافية وبشرية كان باستطاعته أن يصبح سلة غذاء العالم لولا ما ظل يواجهه من حجب جائر للدعم الإنمائي عنه منذ عدة أعوام. واختتم قائلا إنه إذا كان المجتمع الدولي يحرص فعلا على تحقيق التنمية وإزالة الفقر وتنمية القدرات البشرية، فربما كان مطلوبا عدم الربط بين تقديم المساعدة الإنمائية للدول النامية والمواقف السياسية لبعض الدول والمنظمات من تلك الدول بما يضع شروطا تعوق تحقيق هذه الأهداف.

٢٤ - السيدة غريسون (البنك الدولي): قالت إن هناك دلائل قاطعة تشير الى أن تنشيط النمو الاقتصادي والاستثمار الكبير في رأس المال البشري. في الوقت نفسه، من خلال إجراء تحسينات في مجالات التعليم والصحة والتغذية والخدمات الاجتماعية الأخرى من الأمور الحاسمة من أجل تحقيق مزيد من التقدم في مجال توفير الاحتياجات الأساسية للجميع. وهذا سيؤدي الى تحرك "حلقة مجزية" من المكاسب المتداعمة وإلى كسر حلقة الفقر المعوق. ونظرا لقوة ترابط هذه المكاسب تتزايد القروض التي يقدمها البنك الدولي للقطاع الاجتماعي زيادة مطردة. وفي الواقع، يعتبر البنك أكبر مصدر وحيد للتمويل الخارجي لقطاعات التعليم والصحة والتغذية، في الوقت الحالي.

٢٥ - ومضت تقول إنه فيما يتعلق بدور المرأة في التنمية فهي تلاحظ أن تحسين انتاجية المرأة يساهم في تحقيق النمو والكفاءة وفي الحد من الفقر. ولذلك يعتبر الاستثمار بنسبة أعلى في النساء عنه في الرجال جزءا هاما من استراتيجية التنمية، علاوة على كونه اجراء يتسم بالعدالة الاجتماعية. وعملا بالالتزام الذي اتخذه البنك الدولي خلال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، فإنه يزمع تخصيص نحو ٩٠٠ مليون

دولار سنويا في شكل قروض لتعليم البنات في المستويين الابتدائي والثانوي. كما يعمل البنك مع شركائه من أجل تحقيق الأهداف التي كان قد اقترحها لعام ٢٠١٠، وهي أن تكمل جميع الفتيات التعليم الابتدائي، وأن تنتظم نسبة متساوية - أي ٦٠ في المائة - من الفتيان والفتيات في التعليم الثانوي. كذلك فإن البنك يعتبر أكبر مصدر وحيد للتمويل الخارجي في قطاعات الصحة الانجابية والأنشطة السكانية، والرعاية الصحية الأولية وتدابير الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). كما يمضي البنك قدما من خلال مرفقه الممول جزئيا بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار من أجل توفير التمويل الجزئي لأعداد متزايدة من النساء في العالم النامي.

٢٦ - واسترسلت تقول إنه فيما يتعلق بالنهج القائمة على المشاركة، يبين الاستعراض الأولي لعمليات السنة المالية ١٩٩٥ أن ٣٦ في المائة من المشاريع المعتمدة تشمل أشكالا من المشاركة المؤثرة من الذين يمسهم الأمر بصورة مباشرة، أي الذين ستعود عليهم العمليات المدعمة من البنك بالمكسب أو بالخسارة. وتزداد كذلك مشاركة المساهمين المتأثرين بصورة غير مباشرة، بما فيهم المنظمات غير الحكومية والهيئات المهنية والفنية وغيرها من المجموعات ذات المصلحة. وخلال السنة المالية ١٩٩٥ شملت نسبة ٤١ في المائة من جميع المشاريع التي اعتمدها البنك منظمات غير حكومية. وعمل البنك على توفير قدر أكبر من المعلومات للجمهور وشجع الحكومات المقترضة على الدخول في عمليات مشاركة مع مختلف عناصر المجتمع المدني وذلك من أجل تحقيق الفعالية والاستدامة.

٢٧ - السيد يونيل تشو (جمهورية كوريا): قال إنه ينبغي للحكومات أن توجه انتباه أكبر للدور الانتاجي الذي تؤديه المرأة في الاقتصاد وأن تتخذ التدابير الإدارية والمؤسسية اللازمة لتعزيز وتشجيع مشاركة المرأة في القوة العاملة والقضاء على التمييز القائم على نوع الجنس. كما ينبغي للحكومات إدراج قضايا المرأة في خطط التنمية الوطنية والعمل بنشاط على تشجيع مشاركتها في وضع هذه الخطط وفي تنفيذها. وتحقيقا لهذه الغاية ينبغي أن تركز الاستثمارات الاهتمام بصفة خاصة على تعزيز إمكانية وصول المرأة للتعليم وللتدريب المهني.

٢٨ - ومضى يقول إنه ينبغي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أن يؤدي دورا هاما في تنفيذ حصيلة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. لذلك، فإن وفده يؤيد الجهود التي يبذلها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان لدعم أعمال الصندوق الإنمائي للمرأة.

٢٩ - وفيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية، أعرب عن تأييد وفده لنهج متكامل لتنمية الموارد البشرية يشجع على تنمية الموارد البشرية ويديمها على مستوى الأفراد والمجموعات والمؤسسات. وينبغي لهذا النهج أن يكون أكثر استجابة للمطالب المتغيرة للموارد البشرية في كل بلد من البلدان. ولاحظ أن التجربة الاقتصادية في بلده قد أثبتت أن الاستثمار والدعم القوي للتعليم الأساسي والتدريب المهني أمران أساسيان لتعزيز تنمية الموارد البشرية على نحو فعال. كما أن برامج التعليم المشترك التي تتعاون فيها الصناعات

والمؤسسات التعليمية معا لتعليم وتدريب الموظفين العاملين في مجال الصناعة تعتبر مفيدة بصفة خاصة، في ضوء النهج الموجه نحو الطلب المتخذ إزاء الموارد البشرية.

٣٠ - وناشد المجتمع الدولي أن يكفل سرعة تنفيذ إعلان وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية فيما يتعلق بالقضاء على الفقر، وقال إنه من الحيوي للمجتمع الدولي تركيز جهوده على تنمية المناطق الريفية حيث يسود الفقر. وأشاد في هذا الصدد بمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لإسهاماتها في تحديد أسباب الفقر في الريف ووضع الحلول الفعالة. وبيَّن أن التجربة في بلده قد أثبتت أنه ينبغي تهيئة مكان لمشاركة القواعد الشعبية في أية جهود تنسيقية تجري بين الوكالات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة والهيئات الحكومية في البلدان النامية.

٣١ - واختتم قائلا إن وفده يؤيد زيادة التنسيق بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز في العمل من أجل تحقيق الأهداف السامية للتنمية المستدامة والقضاء على الفقر وإدارة الموارد البشرية والنهوض بالمرأة.

٣٢ - السيد الخطيب (الجمهورية العربية السورية): قال إن التنمية المستدامة تتطلب توازنا ديناميا بين الموارد البشرية والموارد الطبيعية. وإن المرأة في سوريا تقوم بدور متميز حيث تعزز عملية التنمية من خلال مشاركتها في جميع القطاعات الإنتاجية، جنبا الى جنب مع دورها الاجتماعي والسياسي الأساسي الذي تبوأت فيه موقعا قياديا في تنمية المجتمع العربي السوري. وأكد أن التنمية الاقتصادية في سوريا اقتضت تحقيق التنمية البشرية للرجال والنساء على حد سواء.

٣٣ - ومضى يقول إن سوريا تأتي في طليعة الدول النامية التي اهتمت بتعليم المرأة. وقد انخفضت نسبة الأمية بين النساء من ٥٥,٢ في المائة، عام ١٩٨١ الى ٣٠,٦ في المائة، في عام ١٩٩٣، بينما زادت نسبة النساء في الجامعات من ٢٦ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ٣٩,٨ في المائة عام ١٩٩٣. وأكد أن سوريا تسعى الى تحديث تشريعاتها المتعلقة بقوانين الأسرة وتأهيل المرأة بما يكفل لها فرص النماء والمشاركة في عملية التنمية الشاملة.

٣٤ - وأردف قائلا إنه، بخلاف ما يحدث في بلدان عديدة، فإن المرأة العاملة في سوريا تتمتع بتساوي الأجور مع الرجل، إذ أن سوريا تعتقد أن دفع أجر أقل للمرأة لا يعني تدهورا اقتصاديا فقط بل إنه انتقاص من مركزها الاجتماعي. وقد ساعد نهج التعددية الاقتصادية في سوريا على فتح فرص المشاركة أمام المرأة في معظم الأنشطة الاقتصادية ومنها الصناعة. وقد يتطلب ذلك، في حالات عديدة، تطوير التشريعات وإعادة تنظيم الموارد لتتناسب مع عمليات الانتاج وأنماط الاستهلاك الجديدة. وعلاوة على ذلك يوجه اهتماما متزايدا للصحة والسلامة المهنية ولتوفير مرافق الخدمات للمرأة في مواقع العمل.

٣٥ - وأضاف قائلا إن سوريا تولي أيضا اهتماما خاصا لتعليم وتدريب النساء اللواتي يسهمن في التنمية بصورة غير مباشرة، كالمرأة الريفية وربة البيت. وفي مجال العمل الزراعي تتمتع المرأة بحرية كاملة حيث تحصل على الخدمات المالية والتقنية علاوة خدمات الإرشاد والتسويق. كما أن للمرأة نفس حقوق الرجل في ممارسة التجارة وحق الإرث للأرض مصان لها شرعا وقانونا. كذلك فإن مشاركة المرأة في مجال العمل قد هيأت لها الفرصة للمشاركة الواسعة في مواقع السلطة وصنع القرار في جميع المجالات السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية.

٣٦ - واختتم قائلا إن وفده يؤكد الحاجة الى توحيد الجهود الوطنية والدولية للوصول الى اشراك المرأة في التنمية بشكل فعلي ومثمر، نظرا لأن سوريا ترى أن الاعتماد على المرأة يعزز النمو ويساعد على تخفيف حدة الفقر الذي يعتبر القضاء عليه الهدف الأساسي للتنمية.

٣٧ - السيدة لوي (النرويج): أعربت عن تأييدها للكلمة التي ألقاها ممثل اسبانيا باسم الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بدور المرأة في التنمية. وقالت إن وفدها ينضم الى الجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي في التشديد على أهمية مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي وعلى القوة الكبيرة التي تمثلها المرأة بالنسبة للتغيير والتنمية. وقالت إنه يجب على الحكومات تهيئة مناخ مساعد لمشاركة المرأة في الميدان الاقتصادي من خلال تدابير السياسة العامة والصكوك القانونية.

٣٨ - وواصلت كلمتها قائلة إنه يجب على الحكومات ضمان حقوق المرأة ومنحها فرصة المشاركة بالكامل وعلى قدم المساواة في جميع مجالات الحياة ولا سيما في الأنشطة الإنتاجية. ومن أجل وقف الاتجاه الخطير نحو تأنيث الفقر، يجب أن يكفل للمرأة حق كامل ومتساو في الوصول الى الموارد الاقتصادية والأسواق، ولا سيما الحصول على القروض، وحق الميراث وملكية الأرض.

٣٩ - وأردفت قائلة إن هنالك بضعة وسائل أخرى فعالة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة بخلاف الاستثمار في تعليم النساء والفتيات. ويجب أن يؤخذ منظور نوع الجنس في الحسبان عند وضع السياسة الاقتصادية. فكثيرا ما يقلل صناع القرار من شأن اسهام المرأة الحقيقي في المجتمع وفي الاقتصاد، ما دام جـُل عملها بدون أجر وبالتالي فهو لا يظهر في الحسابات الوطنية. ويجب على الحكومات متابعة التوصية الواردة في إعلان بيجين ومنهاج العمل بشأن إعداد أساليب لقياس نوعية العمل غير المدفوع الأجر ومداه وتوزيعه والتوصل الى فهمه بصورة أفضل. وفي نهاية كلمتها أعربت عن أملها في أن تولي اللجنة مستقبلا مزيدا من الاهتمام لقضايا المرأة مستقبلا وأن تتعاون مع اللجنة الثالثة بشأن هذه المسألة.

٤٠ - السيد سنكار (سلوفينيا): قال إنه نظرا لازدياد التكامل في البيئة الاقتصادية، الذي يتسم بتحرير سوق المال وبدخول جهات مشاركة أخرى إليه مثل الدول التي استقلت حديثا، فينبغي اعتماد نهج متكامل للسياسة الإنمائية. وثمة علاقة وثيقة بين تنمية الأعمال التجارية وتنظيم المشاريع وبين العدالة الاجتماعية

والقضايا البيئية. والهدف، بإيجاز، هو اتخاذ الاقتصاد العالمي كوسيلة لتحسين الظروف المعيشية لجميع شعوب العالم.

٤١ - وواصل كلمته قائلا إن المبادرة الخاصة قد أصبحت المحرك الرئيسي للتنمية. وبالتالي، ينبغي للحكومات وضع سياسات نقدية ومالية صارمة وإطار عمل قانوني يتسم بالثبات والشفافية. كما ينبغي لها الاضطلاع بدور حاسم في إعادة توزيع فوائد التنمية من خلال مخصصات الميزانية ورغما عن تحرير أسواق رأس المال، فإن الاستثمار، ولا سيما الادخار المحلي، يعتبر أمرا حاسما بالنسبة للتنمية الاقتصادية، ويجب على جميع البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أن تسعى الى تنظيم مواردها المحلية بشكل كفء.

٤٢ - وأردف قائلا إنه نظرا لكل ما تقدم فقد اختارت سلوفينيا نهجا متكاملا يتيح لمواطنيها جميعا المشاركة في عملية التحول الى القطاع الخاص من خلال الملكية الحرة للشهادات التي تمثل نسبة ٤٠ في المائة من المؤسسات التي كانت مملوكة ملكية اجتماعية سابقا. وتهيأت بذلك الفرصة لجميع المواطنين للمشاركة في إنشاء اقتصاد السوق الحر واقتسام فوائده.

٤٣ - واستدرك قائلا إن تنمية المبادرة الخاصة وتنظيم المشاريع لا ينبغي مع ذلك أن تغفل القضايا البيئية. وأشار الى أن حكومته والرأي العام في سلوفينيا يعلقان أهمية كبيرة على الجانب البيئي من تشجيع تنظيم المشاريع والتحول الى القطاع الخاص، فقال إن المنظمات غير الحكومية قد أعدت مؤخرا جدول أعمال القرن ٢١ لسلوفينيا. وسوف تدرج الحكومة العديد من النتائج الواردة في هذه الوثيقة في الاستراتيجية البيئية الوطنية.

٤٤ - واختتم كلمته قائلا إن من الأمور البالغة الأهمية وضع سياسات متكاملة للتنمية. وعليه فقد أبرمت سلوفينيا في السنوات الأخيرة عدة اتفاقات مع المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير للمشاركة في تمويل مشاريع تهدف الى تحديث صناعاتها وجعلها سليمة بيئيا.

٤٥ - السيد دوغان (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن القوة الدافعة وراء مناقشة مسائل الأعمال التجارية والتنمية هو الاهتمام المشترك على نطاق عالمي بضمان توجيه موارد العالم بأكثر السبل فعالية وكفاءة. وحيث أن القطاع الخاص هو محرك التنمية الاقتصادية والاجتماعية والهيكلية المستدامة، فإنه من المناسب دعم تهيئة المناخ المساعد للأعمال الحرة وتعزيزه. ويشجع الإقراض للمشاريع الصغيرة، وغير ذلك من التطورات في تنظيم المشاريع على تمكين الأفراد والشركات الصغيرة.

٤٦ - وأضاف قائلا إنه في ضوء اتساع نطاق الأعمال التجارية الدولية، فإنه من المحتم محاربة الممارسات التجارية الفاسدة، ومنها غسل الأموال والأنشطة غير المشروعة الأخرى. وأول سلاح يوجه ضد الفساد في الأعمال التجارية هو شفافية المعلومات والدعاية. وأكد أن وفده يتطلع بكل اهتمام للحصول

على معلومات إضافية بشأن الجهود المتواصلة التي تبذلها بلدان أمريكا اللاتينية لمحاربة غسل الأموال. ويرحب أيضا بعمل المؤتمر الوزاري العالمي المعني بالجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ١٩٩٤ كما يرحب بتزايد عدد البلدان التي انضمت الى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨.

٤٧ - ومضى قائلا إنه مما يدعو للقلق الشديد أنه بالرغم من أن جميع البلدان تقريبا تحرم رشوة موظفيها الحكوميين المحليين، إلا أن معظمها يجيز رشوة الموظفين الرسميين الأجانب من قبل مواطنيها هي نفسها ومن قبل مواطني بلدان أخرى. وبغض النظر عن الإنصاف والقضايا الأخلاقية التي تثيرها المبالغ التي تدفع بدون وجه حق، فإن هذه الممارسات تقوض مفاهيم مساءلة الحكومة والتنمية الاقتصادية، وتفرض على مواطني البلدان المضيفة تحمل مبالغ أكثر مما هو لازم لمشاريع الهياكل الأساسية الكبيرة، وتعطل الجهود الرامية الى تهيئة مناخ مستقر يمكن التنبؤ به للأعمال التجارية بغية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية العادلة. ولاحظ أن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قد أوصت بأنه ينبغي لأعضائها اتخاذ خطوات حاسمة لمحاربة الرشوة التجارية، وحث على استئناف العمل في إعداد مشروع الاتفاق الدولي المتعلق بالمدفوعات غير المشروعة؛ وينبغي أن يأخذ هذا العمل في حسبانه جهود المنتديات الأخرى بشأن القضايا ذات الصلة.

٤٨ - وأوضح أن وفده يتطلع الى العمل مع الآخرين لإعداد مشروع قرار يتناول تنظيم المشاريع، والتحول الى القطاع الخاص والتوفير المستدام لخدمات الهياكل الأساسية للمجتمع، والممارسات التجارية غير المشروعة. وفيما يتعلق بتنظيم المشاريع، ينبغي أن يستمر النص في توجيه منظومة الأمم المتحدة الى تحسين أنشطتها (ولا سيما أنشطتها التنفيذية من أجل التنمية، وأنشطة أخرى طابعها المساعدة الفنية، علاوة على ممارسات الاشتراء الداخلي) من أجل إشراك القطاع الخاص الى أقصى حد ممكن عمليا في برامجها، ولتشجيع الأسواق الحرة. كما ينبغي لها أيضا تعزيز مبادئ العمل الحر وتنمية تنظيم المشاريع وتهيئة البيئات الاقتصادية والقانونية والمالية المساعدة والمطلوبة لنمو القطاع الخاص وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٤٩ - وأكد أن وفده يتطلع الى صيغة قرار متعلق بالتحول الى القطاع الخاص يواصل مناشدة منظومة الأمم المتحدة أن تعمل على تحسين أنشطتها ولا سيما ما يتسم منها بطابع المساعدة الفنية، دعما للجهود الوطنية المبذولة لزيادة الكفاءة الاقتصادية، والنمو والتنمية المستدامة من خلال التحول للقطاع الخاص وإلغاء الاحتكار وتحرير الأنشطة الاقتصادية من القيود الإدارية. وفيما يتعلق بخدمات الهياكل الأساسية، ينبغي أن يوفر مشروع القرار الحماية للخدمات الأساسية للفقراء وأن يحمي البيئة، كما ينبغي أن يحدد الحاجة الى إصلاح الأسعار، والى إدارة أكثر جدية، والى أوجه دعم تحدد أهدافها بصورة أفضل، ومشاركة أكبر للقطاع الخاص في تطوير الهياكل الأساسية، مع استعمال الهياكل الأساسية المتوفرة لديها وصيانتها بشكل أفضل.

٥٠ - وواصل كلمته قائلا إنه بالنسبة للمبالغ التي تدفع بصورة غير مشروعة، ينبغي أن يدعو مشروع القرار المتعلق بالأعمال التجارية والتنمية الى استكمال مشروع الاتفاق الدولي المتعلق بالمدفوعات غير المشروعة من خلال الدعوة لاجتماع لجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي المسؤولة عن هذا العمل، كما ينبغي لمشروع القرار أن يطلب الى اللجنة تقديم تقرير عن التقدم المحرز الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية، عام ١٩٩٦.

٥١ - واختتم كلمته مشيرا الى أن سرعة التحول الى القطاع الخاص قد تزايدت بصورة ملحوظة خلال العقد السابق، مؤكدا الصلة التكافلية التي تربط بين التحول الى القطاع الخاص وبين تنمية أسواق رأس المال المحلية والدولية.

٥٢ - السيدة فريزر (كندا): قالت إنه بالرغم من تأييد وفدها للاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المعنون "تعبئة المرأة وإدماجها بصورة فعالة في عملية التنمية: القضايا المتصلة بنوع الجنس في صنع السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والتخطيط الإنمائي" فإنه يعتقد أنه كان ينبغي للتقرير أن يشمل معلومات أكثر بشأن الأثر المترتب على المرأة نتيجة السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي، ولا سيما على المرأة الفقيرة، علاوة على توصيات عملية المنحى بهذا الصدد. وأعربت عن ترحيب وفدها بالبيان المتعمق الذي ألقاه ممثل ناميبيا باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي خلال الجلسة السابقة.

٥٣ - وأردفت قائلة إن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥ قد وجها الانتباه الى أهمية إدماج المرأة في التيار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الرئيسي. وحيث أن الفقر بين الإناث في ازدياد مستمر فإنه من الضروري حتما دعم تعليم النساء والفتيات، بما يشمل التعليم المهني والتدريب في مجال التكنولوجيا. كما يتعين أيضا منح المرأة فرصة ممارسة سلطة سياسية أوسع نطاقا. ومن الضروري الإسراع بتنفيذ منهاج عمل بيجين، علما بأن الأمم المتحدة عليها دور هام في هذه العملية. وأعربت عن ترحيبها باقتراح الأمين العام بإنشاء مجلس رفيع المستوى يعنى بالنهوض بالمرأة ولإحاطته علما بما تم من متابعة للمؤتمر، وتشكيل فرقة عمل مشتركة بين الوكالات تعنى بتمكين المرأة والنهوض بها. كما سيكون لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة دورا هاما في هذا المجال. وما زال هناك مزيد من العمل ينبغي القيام به فيما يتعلق بتعريف إسهام الأمم المتحدة في منهاج عمل بيجين وتنفيذه. واختتمت قائلة إنه يتعين أن يوضع في الاعتبار أن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ منهاج العمل تقع على عاتق الحكومات الوطنية وأن دور الأمم المتحدة يقتصر على توفير الدعم المناسب.

٥٤ - السيد أغونا (أوغندا): أعرب مرة ثانية عن شعور وفده بخيبة الأمل فيما يتصل بالوثائق المتعلقة بالبند قيد المناقشة. وقال إن شعوره بعدم الرضا يعود بصفة خاصة إلى أن الوثيقة A/50/487 التي تشمل تقرير الأمين العام عن برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية لافريقيا لم تصدر بعد. وأكد الأهمية التي يعقدها وفده على التصنيع في أفريقيا باعتباره وسيلة لتحقيق النمو والتنمية في المجال الاقتصادي، واستمرار جدوى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في مجال تعزيز التصنيع في افريقيا. وأضاف قائلا

إن التقرير، الذي طلب في القرار ذي الصلة المعتمد في الدورة التاسعة والأربعين، كان ينبغي أن يكون معروضا على اللجنة لنظرها للبند الذي تجري مناقشته حاليا. ولاحظ أن عدم توفر التقرير قد أدى الى منع وفده من التصدي لبعض القضايا المحددة المتعلقة بتنفيذ برنامج العقد الثاني.

٥٥ - واقترح تعيين جهة محددة تكون مسؤولة عن تقديم التقارير بشأن تنفيذ برنامج العقد الثاني.

٥٦ - الرئيس: قال إنه قد أثار المسألة في عدة مناسبات وأن هنالك بعض الأسباب الموضوعية التي أدت الى عدم صدور التقرير في موعده.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥